مجلة الحق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي

د. منوبية خليفة الحداد

قسم علم النفس ، كلية التربية ، جامعة بني وليد ، ليبيا.

manobiaalhadd@bwu.edu.ly

The role of mosques in developing social responsibility and reducing administrative and financial corruption in education in in Libyan Society

Dr. Manubia Khalifa El Heddad

Department of Psychology, College of Education, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام: 2024-04-23 تاريخ القبول: 2024-05-13 تاريخ النشر: 2024-06-01

الملخص

يعد الفساد الإداري والمالي من الظواهر السلبية التي انتشرت في الدول الإسلامية ودول العالم المختلفة بكافة أساليبه المتنوعة، فالفساد كغيره من مفاهيم الخير والشر، مرتبط بالطبيعة الإنسانية والنفس البشرية، ومع ذلك فإن التشريعات المعاصرة، والاتفاقيات الدولية نصت على مكافحة الفساد بكافة أشكاله، مع أن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في هذا المضمار. ذلك أن هذه الظاهرة تمثل خطراً كبيراً على الأمن الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والتعليمي، حيث أنها تؤثر سلباً على التنمية المستدامة في النواحي الاقتصادية والإدارية للدولة. وكذلك نلاحظ أشكالها في الوقت الراهن كالرشاوي والتزوير، أو شراء المنح الدراسية، أو شراء شهادات علمية مزيفة، أو التلاعب ببيانات الخريجين، أو إتمام إجراءات القبول غير القانونية، أو تعيين الأقارب في الدوائر الحكومية وغيرها كثير، كل ذلك وغيره قد يرتب عليه انتشار السلبية وسيطرة قيم التواكل واللامبالاة، وعدم احترام الرأي الأخر، وعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم الالتزام، وعدم المحافظة على الملكية العامة، وعدم وجود روح الولاء والانتماء للجماعة أو للوطن، أو تفكك العلاقات الاجتماعية، وضعف المشاركة الاجتماعية، وعدم احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وبالتالي يسهم كل ذلك في انهيار مؤسسات الدولة عامة، والتعليم بشكل خاص، ومن هنا جاءت فكرة تسليط الضوء على دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية ومكافحة الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي، وإبراز دور الإسلام في التأكيد على المساءلة وتحمل المسؤولية الاجتماعية للأفراد عن القانون، وقد اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، من خلال مسح استقرائي في الاطار النظري والدراسات السابقة، ومن ثم إضفاء الطابع التحليلي النقدي؛ وقد

أسفرت نتائج البحث عن انتشار الفساد الإداري والمالي، وأن الآثار السلبية تكاد تؤثر سلبياً على مقدرات المجتمع، وأن الدين الإسلامي يؤكد على تقويم السلوم الإنساني وتنمية المسؤولية الاجتماعية لديه.

الكلمات الدالة: مكافحة الفساد، المساجد، المسؤولية الاجتماعية، الفساد الإداري والمالي ، التعليم.

Abstract

Administrative and financial corruption is one of the negative phenomena that has spread in Islamic countries and various countries of the world in all its various forms. Corruption, like other concepts of good and evil, is linked to human nature and the human soul. However, contemporary legislation and international agreements stipulate combating corruption in all its forms, even though Sharia law Islam had a head start in this regard. This phenomenon represents a major threat to economic, political, social and educational security, as it negatively affects sustainable development in the economic and administrative aspects of the state. All of this and more may result in the spread of negativity and the dominance of the values of dependence and indifference, lack of respect for other opinions, lack of a sense of responsibility, lack of commitment, failure to preserve public property, lack of a spirit of loyalty and belonging to the group or the nation, or disintegration of social relations, weak social participation, and lack of Respecting the teachings of the true Islamic religion, and thus all of this contributes to the collapse of state institutions in general, and education in particular, and from here came the idea of highlighting the role of mosques in developing social responsibility and combating administrative and financial corruption in education in Libyan society, and highlighting the role of Islam in emphasizing accountability and bearing responsibility. Social responsibility of individuals according to the law, the current research relied on the descriptive, inductive and analytical method, through an inductive survey of the theoretical framework and previous studies, and then imparting a critical analytical character. The results of the research revealed the spread of administrative and financial corruption, and that the negative effects almost negatively affect the capabilities of society, and that the Islamic religion emphasizes the correction of human righteousness and the development of social responsibility.

Keywords: Anti-corruption, mosques, social responsibility, administrative and financial corruption, education.

مقدمة:

تعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التي تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، وتحويلها إلى واقع ملموس، كما أنها مسؤولة عن الحفاظ على هوية الأمة بالتعاون مع باقي المؤسسات التربوية بما تعده من أجيال تسهم في تحقيق تنمية مجتمعية قائمة على عدد من القيم والمبادئ التي تحصن المجتمع ضد أي تحدٍ يواجهها، ويعد قطاع التربية والتعليم من أهم الميادين الحيوية؛ لأنه مسؤول عن اعداد الفرد، ليصبح كائن اجتماعي قادر على ممارسة أدواره في المجتمع، بالإضافة إلى انتماء تتويعت الفرد ثقافيا وفكريا واخلاقيا.

ويعد الفساد عائقاً خطيراً في قطاع التربية والتعليم، ويعترض تحقيق تعليم عالي الجودة لمستويات التنمية المرجوة، حيث أن الممارسات المرتبطة بالفساد الإداري بأشكاله المختلفة سلوكياً، وتنظيمياً، ومالياً، وجنائياً، بات الطلبة يعتمدون عليها بمختلف أشكالها-وخاصة استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية-بديلاً عن الجد والاجتهاد، بالتالي تمثل أهم العقبات التي تحد من فاعلية السياسات العامة في المؤسسات التعليمية عند انتقالها من مستوى التخطيط إلى حيز التنفيذ. وعلى الرغم من الجهود التي تبدلها الدولة في معالجة الفساد بأنواعه، إلا أن المسؤولية

تتطلب إلحاق الفرد وفيما يلي المؤسسات الأخرى، وحثه بالعمل على التبليغ عن الفساد، وتشجيع الإعلام على الشفافية والنزاهة (هاجر مامي، 2019، 130)، وهذا ما أكدته الشريعة الإسلامية لتقويم النفس البشرية، سواء أكانوا أفراداً، أم جماعات، حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من المنافسة والإبداع، وتحقيق رؤيتها ورسالتها على نحو أفضل، ومن هذا المنطلق سعى البحث الحالي للاهتمام **بدور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي.**

إن البحث الحالي يتضمن أربعة جوانب أساسية، الجانب الأول: مُدخل البحث، والجانب الثاني: الإطار النظري للبحث، والجانب الثالث: الدراسات السابقة، وأما الجانب الرابع: نتائج البحث والاستنتاجات والتوصيات، وفيما يلي عرضاً تفصيلياً بذلك:

أولاً: مدخل البحث:

1. **مشكلة البحث:**

مما لا شك فيه أن ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي أصحبت من القضايا التي تفرض نفسها على الصعيد المحلي والدولي، باعتبارها أصبحت من معوقات التي تعيق تنمية المجتمع سواء أكانت هذه المعوقات اقتصادية، أم تعليمية، أم اجتماعية، أم ثقافية وغيرها، فهي تعمل على تدني مستوى الخدمات المتوقع تقديمها. .

ومن هنا كان لا بد من مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري بمجموعة من الوسائل والتدابير التي تقوم بها الدولة من أجل مواجهة جرائم الفساد، وبخاصة في المجال التعليمي، وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة مؤكدة لدور المؤسسات الدينية والمسؤولية الاجتماعية في مواجهة الفساد الإداري والمالي سواء على المستوى المحلي أو الدولي (شريهان ممدوح، 2018، 3).

وطبقا لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، احتلت ليبيا المرتبة 170/176 خلال سنة 2016 م، أي أنها من أسوأ عشر دول فساداً في العالم. كما بينت نتائج فحص ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي لسنة 2016 م حجم الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة والجهات العامة والحكومية، حيث قدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا، ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به، الأمر الذي أكد أن الفساد المالي والإداري في ليبيا متغلغل في المجتمع، ناهيك عن ازدياد انتشار هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، والصراع المسلح بمختلف مؤسسات الدولة تقريباً، وبالتالي فهذا أرهق ميزانية الدولة بشكل خاص، والاقتصاد الكلي بشكل عام. ومن ثم عملية النمو والتنمية في المجتمع المدني داخل ليبيا (عادل الكاسح، 2017،).

وبالإشارة إلى ما ذكرناه؛ ونظراً لما تشكله دراسة هذه الظاهرة من أهمية كبيرة على المستويين" المحلي والدولي؛ بهدف إيجاد الوسائل، واقتراح الخطط والاستراتيجيات الكفيلة للحد من الآثار السلبية الناجمة عنه، والتي باتت تهدد حياة الأفراد، ومعاشهم، واستقرار الدول وتقدمها، وأمن العالم وازدهاره، فإن هذا البحث جاء للإجابة على هذا التساؤلات الآتية:

ما هو **دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما أثار الفساد الاداري والمالي على النواحي الاجتماعية والقيمية في المجتمع الليبي؟

ب- ما دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفساد الإداري والمالي؟

ت- ما دور المساجد في الحد من الفساد الاداري والمالي في المجتمع الليبي؟

2-أهميــة البحث:

تبرز أهمية البحث الحالية من خلال تناوله لعدة متغيرات أساسية، الآ وهي: متغير **الفساد الاداري والمالي في التعليم، والمسؤولية الاجتماعية، و دور المساجد في الحد من الفساد الاداري والمالي،** ويمكن الاستفادة من مثل هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مواجهة الفساد الإداري في الدارسات الأكاديمية وفي أبحاث أخرى مماثلة حيث أن ظاهرة الفساد بأشكاله تكاد تهدد كافة قطاعات المجتمع الأخرى، وأصبحت عائقاً للإصلاح المجتمعي، وذلك لتأثيره على نواتج ومخرجات التعليم المرتبطة بالقطاعات الأخرى، كما يمكن الوقوف على التوصيات، والمقترحات، التي من الممكن أن تفيد في حل مشكلة الفساد الإداري والمالي ومواجهتها تماماً.

3-أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى التعرف على:

- **دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي.**
- أثار الفساد الاداري والمالي على النواحي الاجتماعية والقيمية في المجتمع الليبي.
- دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفساد الإداري والمالي.
- دور المساجد في الحد من الفساد الاداري والمالي في المجتمع الليبي.

4-منهج البحث:

اقتضى البحث الحالي ضرورة استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، الذي يعد من المناهج العلمية المنظمة لوصف الظاهرة، وذلك عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة.

ثانياً: الإطــار النظــري:

يعرض البحث الحالي المفاهيم والمتغيرات أو الأبعاد ذات العلاقة بالبحث وهي كالآتي: -

1: الفساد الاداري والمالي:

مفهوم الفساد الاداري والمالي:

لقد تناول القرآن الكريم جانب الفساد، وتعددت الآيات التي تذكر لفظ الفساد وكان الانطباع الأول الذي تبادر عند الملائكة حينما خلق الله آدم , وأخبرهم أنه جاعل في الأرض خليفة" كان استفهاما تعجبياً عن خلق هذا المخلوق الجديد وذلك بقولهم : **{ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء،** (البقرة :30) ومعنى ذلك لأن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء لا فساد فيها ولا خراب ولا تجاوز ولا تعد حتى كان هذا المخلوق المكرَم عند الله هو مبدأ الفساد وسفك الدماء , وكان الرد الرباني على هذا الاستغراب الملائكي : **{قال إني أعلم ما لا تعلمون** , **(** }البقرة :30) إشارة إلى سر في هذا المخلوق وحكمه في وجوده على الأرض وطبيعته ومسيرته وتكامله فيها , ولعل

في الجواب الإلهي للملائكة إقرارا بهذا الجانب في الظاهرة الإنسانية وكأن الفساد وسفك الدماء ملازمان لطبيعة الإنسان بما يملكه من قدرة على الاختيار والإرادة والتجاوز :**{ إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا }** (سورة الانسان:3).

وما سبق يعد اقرار بحقيقة أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فردا ومجتمعا، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح، وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض} ولقد **كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون }** (الأنبياء:105)

2: تعريف الفساد الإداري والمالي:

يقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ والنسيان وإتباع الشهوات والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم.الفساد في معاجم اللغة هو من فعل(فسد) ضد صلُح (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُل واضمحل، ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، أما اصطلاحا زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد إلى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد، ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي، وبالأخص من قبل علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد .إلا أن أكثر التعاريف استخداما هو تعريف البنك الدولي، الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997 ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفيما يلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية. فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 على أنه " هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.

- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية بأن الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح خاصة .
- عرفه البنك الدولي على أنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو البوح عن مبالغ وكميات لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. [2].

ويمكن تعريفه كذلك بأنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو تسريب معلومات عن مناقصة عامة، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة (مهدي عطي، 2015 ،98).

وهكذا فالفساد في الإدارة يأتي نتيجة التسيب والإهمال واللامبالاة والمغالطة في المفاهيم والانحدار في السلوك الإنساني وغياب الوازع الديني، فتحدث عملية فوضوية تقود إلى التوجه الفوضوي، دون ضوابط تحكم وأسس يُعمل بها وخطط، فينجم عن ذلك نشوء بيئة مناسبة لولادة المرض الذي هو الفساد.

- **مظاهر الفساد:**

ظهرت أشكال الفساد بعدة صور، منهم من قسمه إلى فساد إداري منظم وغير منظم، ومنهم من قسمه إلى فساد صغير وفساد كبير، وهناك من عرضه كما الآتي:

- مظاهر الغش في الامتحانات: وخاصة الذين يتسمون بالإهمال والذين يعتمدون على الإجابات الجاهزة أثناء الامتحانات.
- الروتين والجمود، ويتثبطون الإبداع والابتكار الذي لا يسمح لهم بالتحدي.
- الدروس الخصوصية في بعض المواد الدراسية، ويطلق عليه بعضهم السوق السوداء التعليمية.
- تزوير الشهادات والوثائق الرسمية.
- تقاضي بغض المعلمين الرشاوي والهدايا؛ بغرض التلاعب لدرجات الطلاب.
- استغلال النفوذ والعلاقات الشخصية، والمعارف من أجل تحقيق مآرب خاصة.
- الفساد الإداري والمالي في المجتمع (فاطمة النجار،2021، 33:31).

- **أثار الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية والقيمية:**

هناك مجموعة من الأمور إن وجدت في مجتمع ما أو مؤسسة فإنها تساعد على إيجاد بيئة خصبة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري ومن هذه الأسباب ما يلي– :

يسهم الفساد الإداري بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل إزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة، وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية، وبالتالي فأنه يؤدي إلى الآثار الآتية كما يراه كل من :

- إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، إذ يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل.
- تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام.
- شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.
- ينتهك حقوق الإنسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق وحريات الإنسان الأساسية مهددة، ويصبح من غير الممكن التنبؤ بالعقود الاجتماعية.

- يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيبته ويفلت المنحرفون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين.
- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد (فاطمة النجار، 2021، 29:26).

2: المسؤولية الاجتماعية:

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

قدمها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها " التزام مثمر من قبل قطاع الأعمال والتصرف اخلاقيا والمساهمة في التنمية والسعي إلى تحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل (محمد جودا، مجمد سعيداني، 13،2019).

3: دور المساجد في الحد من الفساد:

إن المسجد، وهو ذو المكانة العظيمة في الإسلام، لم يكن المقصود من بنائه المباهاة والزخرفة والتشييد، ونقش جدرانه بالكتابة بماء الذهب، وفرشه بالسجاد الغالي، وتزيين سقوفه بقناديل الضياء، وزخرفة أبوابه التي تفتح في أوقات الصلاة، ليؤدي فيه كبار السن ركعات الفريضة، فإذا رأوا صغيراً وقف في الصف أو جال في المسجد أو صرخ يسأل عن أمه طردوه وأخافوه، وإذا أدوا صلاتهم أقفلوا الأبواب في وجوه قاصدي المسجد، لم يكن المسجد كذلك.

وإنما كان بناء مسجد الرسول، صلى الله عليه وسلم بجريد النخل واللبن وجانبا بابه بالحجارة، وكان الرجل إذا رفع يديه نال سقفه وكان فرشه الرمل والحصى، وكان كما سبق مأوى للمحتاجين والمرضى، والمسافرين، لا يرد عنه أحد قصده. [راجع الفصل الأول من هذا الباب، وراجع البداية والنهاية لابن كثير (214/3)].

-عدم المغالاة في تشييد المساجد تشييداً يقصد به المباهاة، لأن ذلك منهي عنه، وهو من عمل أهل الكتاب.

-عدم التشدد في ادعاء حفظ المساجد من العبث والتلوث، حتى يمنع ما كان مشروعاً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك منع الصبيان من دخول المساجد، اعتماداً على حديث ضعيف [راجع المقاصد الحسنة للسخاوي حديث رقم 372] تخالفه أحاديث صحيحة كثيرة.

- العودة بالمسجد إلى بساطته وقوة تأثيره في النفوس بالإيمان والعمل الصالح، فذلك خير من الزخرفة والمباهاة بالتشييد والمظاهر، مع عدم وجود الأثر الذي تبني المساجد من أجله.

- إعادة مكانة المسجد التي كاد يفقدها في غالب بلدان المسلمين، وفقدها فعلاً في بلدان أخرى.
- نشر التعليم بين جميع طبقات الناس، وهو ما تسعى إليه الدول في العصر الحاضر، وتسميه بمحو الأمية.
- أن انتشار، العلم بين الناس، يعيد من ابتعد عن الدين بسبب جهله، إلى دينه بالعلم النافع.
- أن يفقه الشبابُ الدينَ الحق على أيدي علماء متمكنين، ولا يأخذوا أفكارهم من غير العلماء المؤهلين أو من الكتب التي قد تودي ببعضهم إلى الغلو والإفراط، وبآخرين إلى الجفاء والتفريط.

- إزالة ما يعاني منه المسلمون من الفرقة والشتات، بسبب سوء الفهم وعدم الفقه في الدين، وضيق الأفق عند كثيرين منهم.
- القضاء على الجفوة بين طلبة المعاهد الإسلامية، وما يسمى بالجامعات المدنية، لأنهم إذا اجتمعوا في المسجد وتعلموا أمور دينهم من مصادر صحيحة، ومن علماء متمكنين يبينون للناس أن كل علم من العلوم الكونية التي فيها مصالح، لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية ونصوصها، بل يعتبر مما حض عليه الإسلام، وأن الإسلام ليس كالأديان المحرفة التي وقفت ضد العلوم الكونية الثابتة.

– أن يعلم كل مسلم ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات، فتستبين حقوق بعض أفراد الأسرة على بعض وحقوق الجيران بعضهم على بعض، وحقوق الخدم والمخدومين، وأعظمها حقوق ولاة الأمور على رعيتهم، وحقوق رعيتهم عليهم، وذلك مطلب ضروري، وبخاصة في هذا الزمان الذي تفاقم فيه العداء بين كثير من الحُكام وشعوبهم، في أغلب البلدان التي ابتعدت عن منهج الله (عبدالله، ب. ت، 125:150).

ثالثاً: الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجانب من البحث عديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، والتي تضمنت دراسات سابقة تتعلق بالفساد الإداري والمالي، ودراسات سابقة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ودراسات سابقة تتعلق بدور المساجد في الحد من الفساد الإداري والمالي، ثم التعقيب على الدراسات السابقة، وفيما يلي عرضاً تفصيليا:

1. الدراسات السابقة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي: –

في سياق تحري الكشف عن أسباب الفساد المالي والإداري أجرى عادل الشويرف، عادل حيدر (2013) دراستهما، والتي هدفت إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وبالتالي محاولة وضع مقترح لمكافح ته والحد منه في ضوء النتائج التي ستخلص إليها الدراسة. تم تصميم صحيفة استبيان ووزعت على عينة من مراجعي ديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية، حيث تناولت الصحيفة ستة عوامل تم التعرف عليها من خلال الدراسات السابقة لهذه الظاهرة كمسببات للفساد، وهذه العوامل هي: العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية والمؤسساتية وعوامل البيئة السياسية وعوامل البيئة الاقتصادية وعوامل البيئة الاجتماعية وعوامل البيئة القانونية والتشريعية. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها تسبب في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري، ولكن بمتوسطات حسابية مختلفة؛ حيث كانت العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعية وكذلك عوامل البيئة السياسية من أهم هذه العوامل، أما العوامل الشخصية كان لها تأثير على انتشار الفساد؛ أما انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف، فقد جاءت في المرتبة الأولى من بين كافة أسباب العوامل.

أما مهدي عطية (2015) فأجرى دراسته التي هدفت إلى تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي وتحديد دورها في أداء المنظمة. و تأتي أهمية البحث الحالية من أهمية المتغيرات و المواضيع التي عنت بمعالجتها، و التي تركز على متغيرين هما (استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري و المالي و الأداء المنظمي)، و يمكن الاستفادة من مثل هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات و معلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري في الدارسات الأكاديمية، و استند البحث على فرضية رئيسة تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري و المالي و أداء المنظمة، و توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها

العمل على تطوير استراتيجيات مناسبة يمكن أن تحد و تقضي على أشكال الفساد الإداري و المالي و بالتالي تعزيز و زيادة الوعي لدى الموظفين عن الجوانب الخطيرة لهذه الظاهرة و العمل على تفعيل الدور الرقابي بكافة أشكاله للحد من هذه الظاهرة.

كما أجرى عادل الكاسح2017) ، دراسته التي استخدم فيها المنهج الوصفي للتعريف بالفساد، وظواهره، وأسبابه، واستهدفت الدراسة أيضا الإشارة إلى طرق واستراتيجيات مكافحة الفساد، ثم بيان تجارب بعض الدول الناجحة في مكافحته، ودراسة استطلاعية حول مكافحة الفساد في ليبيا واهم المعوقات التي تواجه المنظمة المختصة بذلك. تشير نتائج الدراسة إلى أنه مع الأخذ في الاعتبار أن لكل دولة خصوصيتها في مكافحة الفساد، فان كل الأجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد في ليبيا، إذ أنها فشلت في محاربة الفساد، أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحته، مع غياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمكافحته. وأوصت الدراسة بضرورة تبني خطط وسياسات واضحة يشترك فيها القطاع العام والخاص وفي مقدمتهم المسؤولين، إضافة إلى اجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وقانونية، حتى تتنفذ الخطط بأكملها.

2: الدراسات السابقة المتعلقة بدور المسؤولية الاجتماعية: –

هدفت دراسة سعد صالح (2019)، إلى التعرف على دور المسجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية، وكذلك التعرف على مظاهر المسؤولية الاجتماعية وملامحها في الفكر الإسلامي. وتناولت الدراسة مجموعة من المفاهيم المتمثلة في مفهوم الدور والتنمية، والمسؤولية الاجتماعية وتنمية المسؤولية الاجتماعية، وقد تناولت الدراسة خمس جوانب رئيسية هي: الأول خصائص المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، وشروطه تحقيقها على أرض الواقع، وأوضح الجانب الثاني للدراسة، أهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية، وناقش الجانب الثالث للدراسة: مظاهر المسؤولية الاجتماعية وملامح الفكر الإسلامي، وكشف الجانب الرابع للدراسة عن المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، وأخيرًا تناول الجانب الخامس للبحث: دور المسجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية في الإسلام تعتبر منظومة منهجية متكاملة تبدأ من الفرد المسلم نفسه وتتسع لتشمل المجتمع ثم الأمة كلها.

وقد أشارت دراسة هاجر مامي (2019)، إلى أهمية تفعيل دور المواطن وإشراكه بهيئات مكافحة الفساد من أجل الوقاية من هذه الظاهرة والقضاء عليها، إذ أن السلطات الجزائرية تسعى جاهدة لتبني استراتيجية متعددة الأوجه في مجال الوقاية من ظاهرة الفساد ومحاربتها وفق مقاربة تستهدف تطوير منظومتها التشريعية لدعم عمل المؤسسات والهيئات التقليدية والحديثة المكلفة بمكافحة الفساد وفق مناهج وآليات حديثة، تهدف إلى المكافحة والوقاية بالدرجة الأولى. إلا أنه وبالرغم من المجهودات التي تعمل الدولة على تحقيقها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، سواء من الجانب القانوني، المؤسساتي، التربوي، الاجتماعي، التوعوي وغيرها، لابد من إلحاق دور المواطن بهذه المؤسسات الحكومية وحثه على العمل معها جنبا إلى جنب من أجل تحقيق الهدف المنشود، وذلك من خلال التشجيع على التبليغ عن الفساد، ضمان الحماية القانونية للشهود، تعزيز دور الإعلام في التوعية وكشف الفساد، تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة. ليتكون عند المواطن البسيط أو المثقف نوع من الوعي و المسؤولية و الثقة في هذه الهيئات، و

وجود قناعة واعتقاد جازم أن الفساد ظاهرة إجرامية خطيرة استشراؤه من شأنه تهديد السلم الاجتماعي والتأثير على كيان الدولة وعرقلة برامج التنمية.

وفى السياق ذاته أجرت نورة القحطاني(2023)، دراسة إلى التعرف على واقع القيم الاجتماعية(قيمة العدالة الاجتماعية – قيمة تحمل المسئولية –قيمة المشاركة – قيمة إعلاء المصلحة العامة) لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية وعلاقتها بدعمهم لدور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في الحد من الجريمة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، من خلال أداة الاستبانة لجمع البيانات، على عينة قصدية بلغت (424) من طلاب وطالبات أربع جامعات سعودية بمدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مستوى مرتفع بشدة من القيم الاجتماعية لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية المشاركين في الدراسة بمتوسط (4.43) ، وجاءت قيمة تحمل المسئولة في الترتيب الأول بمتوسط (4.57) تليها قيمة العدالة الاجتماعية بمتوسط (4.54) ثم قيمة إعلاء المصلحة العامة بمتوسط (4.53)، وأخيراً قيمة المشاركة في الترتيب الأخير بمتوسط (4.03)، كما أظهرت النتائج أن هناك دور كبير جداً للطلاب والطالبات بالجامعات السعودية في دعم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) بمتوسط (4.37)، كما أكدت النتائج أن هناك ارتباط طردي بدرجة متوسطة ذو دلالة إحصائية بين قيم المشاركة، وتحمل المسؤولية من جهة وبين دور الطلاب والطالبات بالجامعات السعودية في دعم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد نزاهة، بينما هنا علاقة ارتباط طردي ضعيفة ذو دلالة إحصائية بين قيمتي إعلاء المصلحة العامة ، والعدالة الاجتماعية ، ودور الطلاب في دعم الهيئة، وأكد نموذج الانحدار لهذه العلاقة أن أفضل نموذج يحقق العلاقة بين القيم الاجتماعية والدور من خلال تأثر الثلاث قيم (المشاركة وتحمل المسئولية وإعلاء المصلحة العامة).

3: الدراسات السابقة المتعلقة بالدور الوقائي للمساجد للحد من الفساد: –

أجرت فاطمة النجار(2021)، دراستها والتي هدفت إلى الكشف عن مستوى الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية من وجهة أعضاء هيئة التدريس بالدولة الليبية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الالتزام الديني والحد من ظاهرة الفساد.

كما أجرى خليفة العازمي (2022)، دراسته التي هدفت إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى انحسار دور المسجد في التربية والتعليم. وبيان الآثار التربوية والتعليمية التي ترتبت على انحسار دور المسجد. وبيان مكانة المسجد ودوره في التعليم والتربية. وقد أشارت الدراسة إلى الآثار المترتبة على انحسار دور المسجد في التعليم منها ظهور بعض الانحرافات الاجتماعية مثل: المنازعة، والحسد، والتنافس الدنيوي، وهذه الانحرافات كان من الممكن ألا تظهر لو كان التعليم بالمسجد قائم بدوره.

وأشارت دراسة طارق عبد الحميد (2023) إلى مشكلة الفساد وتأثيرها على الأمن القومي، وأجابت عن تساؤل مهم بشأن مدى قدرة المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية وبالتعاون مع باقي مؤسسات الدولة بدور فعال في مواجهة الفساد، وذلك حين قدَم ملامح رئيسية لاستراتيجية مقترحة لهذه المؤسسات لمواجهة هذه الآفة. وقد أشارت الدراسة إلى ً أن مكافحة الفساد قد حظَيت باهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بشكل كبير، خاصة بعد أن تأكد ارتباط الفساد بالجريمة المنظمة والمشكلات الأمنية المختلفة التي تعانيها المجتمعات المعاصرة، كما

نوَهت إلى أن الإرادة السياسية المصرية داعمة وبقوة جهود مكافحة الفساد بكل صوره وأنواعه منذ عام (2014) وحتى الآن . وقد أكدت الدراسة نبذ الديانات السماوية الثلاث الفساد بكل أنواعها للفساد، وكذلك أكدت على أهمية دور المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية في مواجهته، وهو ما يدعو إلى ضرورة استثمار الإمكانات المتاحة لدى تلك المؤسسات باعتبارها من أبرز أدوات القوى الداعمة، من خلال الاستفادة مما تمتلكه من حضور مجتمعي قوى، لترسيخ عقيدة مجتمعية رافضة للفساد بكل أشكاله وصوره، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد على الأمن القومي، وصولا إلى تكوين رأى عام مناهض للفساد وداعم للثقة.

ومما سبق يتضح أن معظم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية أجمعت على أنه ضرورة تكاثف الجهود للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمادي، والتأكيد على دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم وباقي القطاعات الأخرى.

رابعاً: نتائج البحث:

في ضوء استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة، وتحليل بياناتها، نعرض نتائج البحث الآتية:

- **الإجابة عن التساؤل الأول، " ما أثار الفساد الاداري والمالي بالتعليم في المجتمع الليبي؟ ":** عليه يتضح من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة، أن النتائج تتفق مع بعضها في هذه النتيجة تدعم استنتاجات هذه الدراسة ما صرحت به دراسة مهدي عطية (2015)، و دراسة عادل الكاسح (2017) ، بأن الدولة فشلت في محاربة الفساد، أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كانت العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعية وكذلك عوامل البيئة السياسية من أهم هذه العوامل، أما العوامل الشخصية فكان لها تأثير على انتشار الفساد؛ أما انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف، وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحته، مع غياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمكافحته، وهذا يأتي مؤكدا لما ذكرته (فاطمة النجار،2021) بأن الفساد يترتب عليه فقدان هيبة القانون وانفلات المنحرفون من العقاب، وهذا يخلق الشك، وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين. كما يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد.

الإجابة عن التساؤل الثاني، "ما دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفساد الإداري والمالي؟ ": أتسقت نتيجة دراسة سعد صالح (2019)، ودراسة هاجر مامي (2019)، ودراسة نورة القحطاني(2023) أكدت على أنه لابد من إلحاق دور المواطن بهذه المؤسسات الحكومية و حثه على العمل معها جنبا إلى جنب من أجل تحقيق الهدف المنشود، وتدعو إلى التشجيع على التبليغ عن الفساد، ضمان الحماية القانونية للشهود، تعزيز دور الإعلام في التوعية، و كشف الفساد، وتحقيق مبدأ الشفافية و النزاهة، حتى يصبح لدى المواطن أو المثقف نوع من الوعي، والمسؤولية، والثقة في هذه الهيئات، و وجود قناعة واعتقاد جازم أن الفساد ظاهرة إجرامية خطيرة، من شأنه تهديد السلم الاجتماعي، والتأثير على كيان الدولة وعرقلة برامج التنمية والتصرف اخلاقيا والمساهمة في التنمية متفقاً مع ما

أشار إليه (محمد جودا، مجمد سعيداني،2019). بأن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

- **الإجابة عن التساؤل الثالث: ما دور المساجد في الحد من الفساد الاداري والمالي في تنمية المسؤولية الاجتماعية المجتمع الليبي؟**

عليه يتضح من خلال ما تم عرضه من الاستنتاجات نلاحظ أن نتائج عدة دراسات تأتي متسقة مع بعض، نذكر منها: ما أشارت إليه فاطمة النجار (2021)، ودراسة طارق عبد الحميد (2023). ان انحسار دور المسجد في التعليم منها ظهور بعض الانحرافات الاجتماعية مثل: المنازعة، والحسد، والتنافس الدنيوي، وهذه الانحرافات كان من الممكن ألا تظهر لو كان التعليم بالمسجد قائم بدوره. ويعد هذا الأمر من الخطورة بمكان، كما اتفقت الدراسات بأهمية استثمار الإمكانات المتاحة لدى تلك المؤسسات باعتبارها من أبرز أدوات القوى الداعمة، من خلال الاستفادة مما تمتلكه من حضور مجتمعي قوى، لترسيخ عقيدة مجتمعية رافضة للفساد بكل أشكاله وصوره، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد على الأمن القومي، وصولا إلى تكوين رأى عام مناهض للفساد وداعم للثقة.

- **الإجابة عن التساؤل الرابع: ما دور المساجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية والحد من الفساد الإداري والمالي في التعليم بالمجتمع الليبي؟**، ومن خلال الإطار النظري والدراسات السابقة نجد هذه الاستنتاجات متسقة نتائج فيما بينها، حيث أشارت إليه نورة القحطاني(2023)، بأهمية تنمية المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، كونه يعد منظومة منهجية متكاملة تبدأ من الفرد المسلم نفسه، ثم تتسع لتشمل المجتمع، والأمة كلها.

وقد أشارت الباحثة إلى أن غياب أجهزة الرقابة الرسمية على ظاهرة الفساد، وعدم الوعي بمخاطرها قد يعيق مسار التنمية المجتمعية، حيث أنها تتنافى مع تعاليم الدين وعادات وتقاليد المجتمع، كما قد تسهم المسؤولية الاجتماعية في تقليل ظاهرة الفساد، كما أن النصح والوعي الديني والأخلاق قد يقي الأفراد والاجتماعي في اكتساب الرذائل التي قد تفتك بالمجتمع.

الخاتمة:

إن محاولة الحد من الفساد الإداري أو المالي لأي مؤسسة في ليبيا، لا يمكن توقع حدوث النتائج الإيجابية في وقت قريب، وأن أي محاولة للإصلاح ومحاربة للفساد تتطلب جملة من السياسات الفعلية الكفيلة بتحقيق المساواة في المعاملة، وتعزيز المشاركة الاجتماعية وتقوية مقدرات المؤسسة، وتفعيل عمل أجهزة الرقابة والمؤسسات القضائية والمحاسبة والمساءلة القانونية، والمحافظة على الممتلكات العامة، وتعميق للنزاهة والشفافية، والإفصاح، وكذلك التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للكشف عن وقائع الفساد بأنواعه، وإحالته إلى جهات الاختصاص، وكذلك زيادة الوعي لدى الموظفين عن الجوانب الخطيرة لهذه الظاهرة والعمل على تفعيل الدور الرقابي بكافة أشكاله للحد من هذه الظاهرة، وكذلك تعزيز الثقافة و الوعي الديني و الأخلاقي عبر وسائل المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام المحايدة. ويمكن تلخيص الاستنتاجات أهمها العمل على تطوير استراتيجيات مناسبة يمكن أن تحد وتقضي على أشكال الفساد الإداري والمالي. كما ترى ضرورة تبني خطط وسياسات واضحة يشترك فيها القطاع العام والخاص وفي مقدمتهم المسؤولين، إضافة إلى اجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وقانونية، حتى تتنفذ الخطط بأكملها.

توصيات البحث: –

في ضوء ما أسفر عنه البحث الحالي من استنتاجات، فإن الباحثة توصي بمجموعة من التوصيات، أهمها :

- ضرورة تفعيل دور المساجد وكافة المؤسسات الدينية والتربوية؛ للوقوف ضد أي ظاهرة سلبية تمس عقيدة المجتمع الإسلامي وثقافتهم وأخلاقهم.
- ضرورة تفعيل الدور التوعوي والإرشادي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام في الحث على الأساليب القويمة في التعامل مع أوجه الفساد.
- تشجيع المواطنين على المسؤولية الاجتماعية، والإبلاغ عن الفساد بمظاهره، وعدم السلبية واللامبالاة.
- تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم الفساد وأضراره، والتأكيد على أخلاقيات المهنة والوظيفة.
- تفعيل دور القانون وأجهزة الرقابة في كشف ممارسات الفساد الإداري، وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للقضاء إحقاقا لمبدأ العدالة وسيادة القانون، وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفة العامة ضد المخالفين والقائمين بأي ممارسات سلبية تعارض قيمنا وديننا .
- على المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى نشر ثقافة أخلاقيات المهنة من خلال الدورات التدريبية بين الموظفين والعاملين بشكل عام.
- الإقرار عن ممتلكات جميع المسؤولين دون استثناء بكل شفافية وبشكل دوري حتى يتم الكشف عن حالات الثراء السريع وتفضح المتورطين في ممارسة الفساد.
- الرفع من مستوى دخل الموظف العام إذ لا يمكن أن تتم محاربة الفساد ما لم نسد احتياجات المواطن الأساسية، والتي قد تعد أحد العوامل التي أدت بهم إلى ارتكاب الفساد بأشكاله الإداري أو المالي.

المقترحات:

واستكمالاً للجوانب التي لم يتطرق إليه البحث الحالي، فإن الباحثة تقترح الآتي:

- تطبيق البحث في دراسة ميدانية في البيئة الليبية للحصول على بيانات ترتبط بواقع المجتمع الليبي.
- دراسة ميدانية حول اتجاهات المعلمين حول ظاهرة الفساد بالتعليم في ليبيا.
- القيام بدراسة تطبيقية حول دور أخلاقيات المهنة في الحد من الفساد الإداري والمالي في ليبيا.

المراجع:

- حمدان رمضان (2013). دور المساجد في تحقيق الاندماج في المجتمع العربي المعاصر–دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة كلية العلوم الإنسانية، 7(13)، 379–399.
- خالد أحمد (2011). التغيرات القيمية وأثرها على انتشار الفساد، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء.
- خديجة الزهراني (2012). الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي–الأسباب وسبل العلاج، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 21(2)، 532–507.
- خليفة العازمي(2022)، انحسار دور المسجد في التعليم وآثاره التربوية، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، 34 (4)، 929–968.

- خليل الحمداني (2012). المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي وأفاق تفعيلها، في ظل عصر العولمة، المؤتمر العلمي الدولي–عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15–17 ديسمبر 2012، طرابلس لبنان.
- سعد صالح (2019). دور المسجد في تنمية المسؤولية الاجتماعية، السعودية، مجلة البحث العلمي في الآداب، 2(20)، 207–228.
- طارق عبد الحميد (2023). دور المؤسسات الدينية في مواجهة الفساد، 1(2)،144–155.
- شريهان ممدوح (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة. المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية). 4 (4)،1 –30.
- طارق عبد الحميد (2022). دور المؤسسات الدينية في مواجهة الفساد، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، 34(4)، 144–155.
- عادل الشويرف، عادل حيدر(2013). أسباب الفساد المالي والإداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (2)، 362–390.
- عادل الكاسح (2017)، مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الاشارة إلى بعض الدول، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، تحت شعار

نحو تنمية شاملة مستدامة في منطقة الخمس، ينظمه: المجلس البلدي بالخمس بالتعاون مع جامعة المرقب، ديسمبر 2017.

- عبدالحميد الهنيش، أسموليدي لوبيش، محمد عبدالوهاب، فوتوني محمد (2024). دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي، مجلة القنير، 33(1)، 292–311.
- عبد السلام الفيتوري (2019). واقع ظاهرة الفساد في ليبيا – المسببات، وآليات مكافحته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي، مجلة جامعة بنغازي العلمية، 32(1)، 137–172.
- فاطمة النجار (2021). أولويات الإصلاح في مؤسسات التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف (3)، 1–69.
- فاطمة حسن (2020). الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية، مجلة القرطاس. 10(10)، 81–108.
- لافي العازمي (2022). انحسار دور المسجد في التعليم وآثاره التربوية، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، 34(4)، 968–929.
- محمد عبد الخالق (2020). التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة دمياط.
- مهدي عطية (2015). استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي–دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام، العراق: مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، (14)، 94–131.

- نبيل سعد، عبد الباسط محمد، محمد عبد البديع (2020). تصور مقترح لتفعيل المساءلة التعليمية للحد من ظاهرة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي لمحافظة سوهاج، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، (3)، 2-109.
- نورة القحطاني(2023). ا لقيم الاجتماعية وعلاقتها بدعم دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في الحد من الجريمة لدى طلاب الجامعات السعودية دراسة وصفية مطبقة على طلاب وطالبات الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 15(3)، 75-120.
- هاجر مامي (2019). تفعيل دور المواطن وإشراكه بهيئات مكافحة الفساد من أجل الوقاية من هذه الظاهرة والقضاء عليها، الجزائر، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 9 (2)، 129-139.
- ياسمين قوتال، حنان الخذيري (2016). آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 3(1).265-248 .